# الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الإفريقي

**أ. نورا على إبراهيم**(*)

**أ.د. صبحي قنصوة**(**) **د. سماح المرسي**(**) **د. رانيا حسين خفاجه**(***)

• **مُلخص:**

جاء اهتمام الإتحاد الأوروبي بمنطقة الساحل الإفريقي مع تولي فرنسا رئاسة الإتحاد عام 2008، حيث سعت إلى لفت أنظار الدول الأعضاء إلى التهديدات القادمة من منطقة الساحل الإفريقي، وإلى تنامي التنافس الحاد للقوى الصاعدة كالصين على ثروات المنطقة. ومع تسارع التحولات السياسية والأمنية في المنطقة، بالأخص ما تعلق منها بأحداث الربيع العربي وانعكاساته على أمن واستقرار الأنظمة في المنطقة من جهة، وعلى المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للدول الأوروبية من جهة أخرى. تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي عام 2011. أفضت إلى تشكيل قوة مشتركة في منطقة الساحل، فتم تكثيف انخراط الإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، وبات يركز أيضا على الأمن بدأ انشغال الإتحاد الأوروبي، بالوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2008.

**الكلمات المفتاحية:** الاتحاد الأوروبي، التهديدات الامنية، دول مجموعة الخمس بالساحل الأفريقي

(*) باحثة دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا –جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة.

- **Abstract**

The European Union's interest in the African Sahel region came with France assuming the presidency of the Union in 2008, as it sought to draw the attention of member states to the threats emanating from the southern shores of the Mediterranean, especially the African Sahel region, and to the growing sharp competition of rising powers such as China over the region's wealth. And with the acceleration of political and security transformations in the region, especially those related to the events of the Arab Spring and its repercussions on the security and stability of regimes in the region on the one hand, and on the strategic and economic interests of European countries on the other hand. The European Union adopted a strategy for security and development in the African Sahel in 2011. It led to the formation of a joint force in the Sahel region, so the European Union’s involvement in the Sahel region was intensified, and it also focused on security. The European Union began to be concerned with the security situation in the African Sahel region since 2008


**Keywords:** European Union, Security Threats, G5 countries in the African Sahel

- **مقدمة:**

السّاحل الإفريقي يمثل اختبارًا حقيقيًا للمقاربة الشّاملة والمتكاملة للاتحاد الأوروبي، من خلال الربط بين ثلاثة محاور: الأمن– التنمية– الهجرة، وهي منطقة يختبر فيها الاتحاد الأوروبي أيضا مقاربات وسياسات جديدة، وقد حرص على أن يشمل تطبيق مقاربته عدّة مجالات، أهمها: المساعدات الإنسانية والتنموية، محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشّرعية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات: التنموية والأمنية.

وخلال رئاسة فرنسا للاتحاد، جاء تصريح مجموعة من الدول الأعضاء وكبار المسؤولين عن مؤسسات الإتحاد الأوروبي بأن الوضع الأمني في منطقة آخذ في التدهور.[1] وفي 21 مارس وافق مجلس الشؤون الخارجية على خطوط العمل والنطاق الإقليمي والأهداف الإستراتيجية لإقليم الساحل، وبدأت مرحلة الانتقال إلى تنفيذ الاستراتيجية، لتقوم الخدمة الأوروبية للمساعدات الخارجية **SEAE** يوم 22 سبتمبر 2011 بنشر "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي من أجل **الساحل**"،[2] التي تهدف إلى زيادة الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا لما تتسم به هذه المنطقة من عدم إستقرار وغياب للأمن خاصة في ظل عدم قدرة البلدان المعنية في المنطقة على المراقبة الفعالة لمجالها الجغرافي، مما سمح بحركة مرور كبيرة لتجارة السلاح والمخدرات، ونشاط الجماعات الإجرامية والإرهابية كتنظيم القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي مما يثير، ليس فقط قلق بلدان المنطقة، بل المجتمع الدولي ككل.

---

(1) Simon, Luis& Mattelaer, Alexander& Hadfield, Amelia, Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel, Bruxelles: Département thématique, Direction générale des politiques externes de l'Union, 11 Mai 2012, p. 11.

(2) William Assanvo, "Réflexions Sur la stratégie européenne pour la sécurite et le développement dans le sahel "**Les notes d'Ovida**, Paris: Obsrvatoire de la vie diplomatique en Afrique, No. 5, October 2011, p.2.

وعلى هذا سنسلط الضوء في هذه الورقة على ابعاد الإستراتيجية الأوروبية فى الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة، وبالرّغم من أنّ هذه المقاربة أصبحت من أهم أدوات تحقيق الامن للاتحاد الأوروبي، والمساهمة في تعزيز أمن جيرانه، نظرًا للنتائج المعتبرة التي حققتها في الواقع، إلاّ أنّها عرفت العديد من المعوقات التي قوّضت من تحقيق أهدافها المرجوة.

**إشكالية الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى إطار معرفي حول الإستراتيجية الأوروبية فى الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل منطقة الساحل الأفريقي والعمل على مواجهة التهديدات الأمنية في دول الساحل الأفريقي؛ وبالتالي فإن السؤال الرئيسي الذي تطرحه هذه الدراسة هو: **ما هي الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الامنية في دول مجموعة الخمس بالساحل الأفريقي؟**

**منهجية الدراسة:**

تتبع الدراسة منهج تحليل النظم لديفيد ايستون والذى يرى أن أي نظام يعيش داخل بيئة ما تؤثر فيه ويتفاعل معها، ويتكون أي نظام في اعتقاد ايستون من المدخلات وهى التي قد تتمثل في النظام السياسي في شكل مطالب وتوقعات وكذلك المخرجات وهى مخرجات النظام السياسي ومدى استجابته لتلك المدخلات عبر عملية التفاعل الداخلية في النظام السياسي، وتتمثل تلك المخرجات في القرارات والتصورات لتلك المطالب والتوقعات، ويعقب تلك المخرجات عملية التغذية العكسية/الاسترجاعية والتي تتم عبر مدى تفاعل الآخر خارج النظام مع مخرجاته، ذلك التفاعل الذي قد يأخذ في اعتبار النظام مرة أخري كتغذية راجعة تؤثر علي مدخلاته.

**تقسيم الدراسة:**

وتنقسم الدراسة على النحو الآتي:

**القسم الأول: محاور الإستراتيجية الأوروبية**

وقد تم الاعتراف بالتفاعل بين الأمن والتنمية على نطاق واسع، و يجسد هذا التفاعل الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي [1] في مجال السياسة الدولية المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتعددية الفعالة المؤدية إلى تحقيق الأهداف والخطط والبرامج التنفيذية للاتحاد الأوروبي[2]، ومن ثم اتخاذ أعمال هادفة، لا تزال تشكل تحدياً. فإن الاتحاد الأوروبي مستمر في إنشاء طيف واسع من السياسات والأدوات والمبادرات لمواجهة قضايا الأمن والتنمية، ولا سيما في إفريقيا (الساحل الإفريقي) [3] منذ عام 2001م. وارتكزت الإستراتيجية الأوروبية في الساحل الإفريقي على أربعة محاور هي كالآتي:

- **تعزيز أمن دول الساحل في ظل بناء دولة القانون:** من خلال الدعم العسكري لكافة دول الإقليم في مواجهة التنظيمات الإرهابية وملاحقتها، وكذا انتشار السلاح واسترجاعه من طرف الجهات الأمنية الرسمية للدول، وتقوية القدرات الأمنية للدول الساحل الإفريقي وتعزيز حكم القانون وتطبيق القانون في القطاعات التي تحارب التهديدات وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وأسلوب متخصص، محاربة ومنع العنف الأصولي والراديكالية [4]

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (دبى: مركز الخليج للدراسات، 2008)، ص03

[2] Bérangère Rouppert ،**La Stratégie de l'UE pour le développementet la sécurité au Sahel 2011-2013: Des efforts continus à pérenniser** ، (Bruxelles: Note d'Analyse du GRIP17، avril 2014), P1 .

[3] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

[4] Daniel Fiott, Hans Hoebeke,"، the cresis where do europeane and african perprestive meets", polity drief, N 2 (match 2013) , p.25.

- **الدعوة إلى تنسيق آليات التعاون الإقليمي والحوار الفعال بين دول المنطقة:** للوصول إلى حلول في مواجهة التحديات الأمنية. [1]
- **التنمية وحل الصراعات الداخلية:** وذلك بالسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوسائل التي تهيئ تحسين الظروف المعيشية للسكان التي من شأنها أن تحُول دون انخراطهم في تنظيمات الجريمة المنظمة والإرهابية. [2]
- **تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوب المنطقة للحد من التطرف:** إذ أثبت الواقع أن متغير الأمن والتنمية متلازمان لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، وأن تنمية شعوب المنطقة ورفاهيتها من شأنها تقليص نسب التطرف والعنف.

ولتنفيذ هذه المحاور اتجه الإتحاد الأوروبي إلى وضع اليات وبرامج ومشاريع أمنية وتنموية من خلال "إستراتيجية الخدمة الأوروبية للتحرك الخارجي". [3]

**القسم الثاني: آليات الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الأفريقي:**

انطلاقا من تركيز الاتحاد الأوروبي على الأمن والتنمية في إستراتيجية من أجل السّاحل الإفريقي، عزّز جهوده المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، من أجل تجاوز الوضع الإنساني الكارثي الذي تعيشه شعوب المنطقة. قام الاتحاد الأوروبي وعمل على انشاء بعض المبادرات التي تخدم دول الساحل الأفريقي، وتكون كالاتي:

---

[1] مشرط يحي، "الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 5، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2018، ص ص. 69- 70.

[2] شمسة بوشنافة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، **مداخلة** في **ملتقى: التحديات الأصلية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 28/27 فى فبراير 2013)، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص. 6.

**أولا: آليات التمويل الإنساني والتنموي.**

**- التمويل الإنساني:**

يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية في منطقة السّاحل الإفريقي، من خلال تقديم المساعدات الغذائية للسكّان لمواجهة خطر الجوع، بما في ذلك علاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وكذلك تخصيص مساعدات منتظمة لصالح السكّان المتضرّرين من النّزاعات وانعدام الأمن، وخلا مؤتمر "بروكسل" الذي انعقد في 15-5-2013 لمساعدة مالي، تعهد المجتمع الدولي بالتزامات تصل إلى 3.2 مليار يورو، بما في ذلك حوالي 523 مليون أورو من المفوضية الأوروبية [1] وبناءا على ذلك، وفي ظلّ استمرار معاناة دول السّاحل الإفريقي من هذه الأزمة الإنسانية، أصبح الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الرئيسيين في المنطقة، بحيث قدم الاتحاد الأوروبي 152.05 مليون يورو لمساعدة المحتاجين، حيث بلغت المساعدات الإنسانية الممولة من طرفه أكثر من 423 مليون يورو عام 2017 [2].

لكن لا يعني ارتفاع أرقام المساعدات المقدّمة من قبل الاتّحاد الأوروبي، تحسّن الأوضاع في الواقع، بل بالعكس تفاقمت، خصوصا في ظلّ الأزمة الإنسانية في بحيرة التشاد، التي أصبحت ملاذا للجماعات الإرهابية (بوكو حرام) وتحوّلها من أزمة بيئية إلى أزمة إنسانية وإلى أزمة أمنية، وترجع الأسباب ربّما على الاستثمار غير العقلاني للمساهمات المالية المقدّمة من طرف الاتحاد الأوروبي وحتى من طرف الفواعل الدولية والإقليمية الأخرى في المنطقة، إضافة إلى غياب المراقبة في ظلّ استمرارية حكومات

---

[1] Service Européen pour l'Action Extérieure, EU Training Mission in Mali (EUTM Mali), 16 juillet 2016, p2, sur le line web suivant : https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf

[2] Commission Européenne, **Aide humanitaire: plus de 152 millions d'euros pour la région africaine du Sahel,** le 11 juin 2019, sur le lien web suivant :
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/IP_19_2830.Consulté

دول السّاحل في فسادها. [1] أما في عام 2020، تجاوزت المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي في منطقة السّاحل الإفريقي، 189.4 مليون يورو. [2]

إضافة إلى ما سبق، وتماشيا مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة السّاحل الإفريقي، بذلت جهود مشتركة مع شركاء التنمية لمساعدة في بناء قدرة طويلة المدى على الصمود والمرونة في المنطقة، من خلال إطلاق مبادرة "التحالف العالمي من أجل الصّمود "أجير AGIR" عام (2012) في واغادوغو (بوركينافاسو)، استجابة للأزمة الغذائية في المنطقة، بهدف تحقيق هدف "صفر جوع Zéro faim" بحلول عام (2032)، وهي آلية تنسيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة السّاحلG5[3]

**– التمويل التنموي.**

مما لا شك فيه أنّ الاتحاد الأوروبي داعم رئيسي لدول السّاحل الإفريقي الخمسة، مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد وموريتانيا، لتحقيق هدفها المتمثل في التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الفقر المدقع، من خلال العمل على تحسين وتنسيق مساعداته التنموية مع الدول الأعضاء في المجموعة، وهي

---

[1] ياسمينة عبد الرحمن، سعاد أقنوش، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقى (2016–2026)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمرى، 2021.ص44.

[2] Commission Européenne, **protection civile et opérations d'aide humanitaire Européennes : Sahel,** 23/10/2020, p2. Sur le lien web suivant :
file:///C:/Users/micromedia/Downloads/sahel_2020-10-30.pdf, consulté le: 12/09/2022.

[3] Pichon, E., Understanding the EU strategy in the Shel (Comprendre la stratégie de l'Union dans le Sahel), EPRS, Parlement européen, août 2020, p10. Sur le lien web suivant:
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/652050/EPRS_BRI(2020)652050_EN.pdf .

الأهداف المجسدة في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية من أجل الساحل، وخطة العمل الإقليمية.

من هذا المنطلق، كثف الاتحاد الأوروبي منذ عام 2018 تعاونه مع المجموعة الخماسية للسّاحل من أجل بناء شراكة قوية تغطي مختلف الجوانب: الحوار السياسي والتعاون التنموي والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن تعزيز الأمن ومكافحة الهجرة غير الشرعية، بتوفير غلاف مالي بقيمة 672.7 مليون يورو، للإجراءات المندرجة ضمن الأولويات التي حددتها مجموعة السّاحل الخمس، وفي المجموع، بلغ التعاون التنموي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دوله الأعضاء، مع دول السّاحل مجموعة السّاحل الخمس 8 مليار يورو، خلال الفترة2014 – 2020[1]، والموجه لتمويل المشاريع التي تهدف إلى الحدّ من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز المالية العامة السليمة والشفافة، وتعزيز البنية التحتية.

ولتحقيق هذه الأهداف، سخّر الاتحاد الأوروبي جميع أدواته التنموية لدعم منطقة السّاحل الإفريقي، بالأخص المجموعة الخماسية للسّاحل، والمتمثلة أساسا في:

1- آلية المساهمة في الاستقرار والسلم: تعدّ آلية المساهمة في الاستقرار والسّلم إحدى أدوات الاتحاد الأوروبي المالية للعمل الخارجي، وتقدّم مساعدات قصيرة ومتوسّطة المدى بشأن منع النّزاعات والاستجابة للأزمات وإجراءات بناء السلم في جميع أنحاء العالم[2].

---

(1) Commission Européenne, **L'Union européenne renforce son soutien au développement du Sahel,** 6 décembre 2018, sur le lien web suivant : https://ec.europa.eu/commission/prescorner/detail/fr/IP_18_6667 consulté le: 10/08/2022

(2) European External Action Service (EEAS), **Intrument contributing to Stability and Peace (IcSP),** on the following web link: https://eeas.europa.eu/topics/instrumentcontributing-stability-and-peance-icsp/422instrument-contributing-stability-and-peace-icsp_en accessed on: 23/08/2022.

2- **الصندوق الأوروبي للتنمية:** خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من 1.569 مليار يورو لمالي وموريتانيا والنيجر في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية في دورته العاشرة (2007-2013)، وهو ما تجسّد في 17 مشروع للبنية التحتية قيد التنفيذ في دول السّاحل الخمسة، والوصول إلى الطاقة المتجدّدة [1]

3- **الصندوق الائتماني للطوارئ للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا:** يتم إطلاق "الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا، من قبل الشركاء الأوروبيين والأفارقة في قمة فاليتا حول الهجرة بتاريخ 2015/11/12، لتقديم استجابة متكاملة ومنسقة للأسباب الجذرية لعد الاستقرار والهجرة غير الشرعية، وتحقيق نتائج ملموسة بطريقة سريعة وفعّالة، كما يوفر حافزاً لتعزيز المشاركة السياسية والحوار مع الدّول الشّريكة في إفريقيا، وتوفير الموارد لفهم الدوافع وديناميات الهجرة لمواجهتها [2].

وتبعا لمشاريع وبرامج الإتحاد الأوروبي الموجهة لتحديات الأمن في المنطقة، خُصّصت أغلفة مالية موجهة لقطاعات التنمية. ففي عام 2005 قدم الإتحاد الأوروبي نسبة 0.56% من الدخل القومي لدول الإتحاد موجهة لمشاريع التنمية في الساحل. [3] وفي إطار تمويل المشاريع التنموية في الإقليم لإفريقي قدم الصندوق الأوروبي للتنمية مبلغا قدر بـ 200 مليون يورو إلى كل من بوركينافاسو، مالي والنيجر. ليضيف لاحقا في سنة 2013 مبلغ 1.5 مليار دولار بشكل رئيسي لدعم الحكم الرشيد، وسيادة القانون

---

[1] Service Européen pour l'action extérieure, **EU Training Mission in Mali (EUTM Mali)**, juillet 2016, p2. Sur le lien web suivant: https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-perations/eutmmali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf .

[2] European Commission, **European Union Emergency Trust Fund for Africa,** at the following web site : https://ec.europa.eu/trustrfundforafrica/index_en accessed on: 2-18.2202 .

[3] محمد سمير عياد ، "السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل"، 2017، تاريخ الاطلاع 2021/6/13، متاح على الرابط: https://www.qiraatafrican.com.

والعدالة، ومشاريع التنمية الزراعية والريفية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبنى التحتية. وكان الإتحاد الأوروبي قد خصص غلافا ماليا للمساعدات الإنسانية لحل أزمة الغذاء في المنطقة قدر ب 337 مليون دولار سنة 2012. [1]

نستنتج أنّ الاتحاد الأوروبي هو أحد أكبر المانحين للمساعدات المالية والإنسانية في منطقة السّاحل الإفريقي، ولكن ومع تدهور الأوضاع الأمنية، تصبح هذه المساعدات مجرّد ضخ مالي دون نتائج بعيدة المدى، تستهدف تنمية محلية للشعوب والمنطقة.

**ثانيا: الآليات الامنية والعسكرية:**

تعتبر البعثات المدنية والعسكرية للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، أحد أهم الآليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، لتحقق بذلك بعض النتائج الميدانية، التي تطرح علامة استفهام حول مدى تأثيرها على القضاء على هذه التهديدات الأمنية.

- **مبادرات في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي**

  - **البعثة العسكرية "EUTEM Mali":**

وبناءا على قرار مجلس الأمن الدولي 2085 وبطلب من حكومة مالي، أسس الإتحاد بعثة للتدريب العسكري EUTM غطت الدول الثلاثة. إلى جانب بعثة الإتحاد الأوروبي للمساعدة على إدارة الحدود الليبية EUBAM عام 2017. [2]، ما اصطلح عليه "بعثة التدريب الأوروبية في مالي، وتأتي هذه المهمة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة PSDC. [3]وتمت هذه العملية 2014 لتنتهي في 2016، عملت

---

[1] برزال الطيب، **الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، (باتنة)، الجزائر،2019/2018، ص ص.167-169.

[2] المفوضية الأوروبية، **الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والا تحاد الإفريقي**، فبراير 2020، ص 2 .

[3] Mission de formation de l'UE au Mali (EUTM Mali) " ,**Union Européene, action extérieure,politique de sécurité et de defense commune**, juillet 2016, at: http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_fr.pdf

بعثة "EUTEM Mali": على التحسين من الأداء الوظيفي والقدرة العملياتية العامة للقوة المشتركة لدول المجموعة الخماسية للسّاحل، من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية، وتوفير الدعم التدريبي على المستويين العملياتي والتكتيكي، وتنفيذ إجراءات الشّراء. [1]

وبعثة ""EUTEM Mali": " تمكنت من تنظيم نفسها من أجل تحقيق أهدافها، لاسيما تدريب الجيش المالي، بالإضافة إلى القيام بدورات تدريبية فنية متخصّصة، لكن بالرّغم من النتائج المحققة، إلاّ أنّ النتائج البعيدة المدى لمثل هذه المهمّة المعقدة ستستغرق سنوات لبلوغها.

**-البعثة " أوكاب ساحل مالي EUCAP Sahel Mali"::**

وأطلق الإتحاد الأوروبي هذه المهمة التي تعتبر عملية تكميلية لمهمة **EUTM-MALI**، وتعد هاتين العملتين رائدتين بالنسبة لاستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، تهتم المهمة بمرافقة الحكومة المالية في إصلاح جهازها الأمني الداخلي من أجل تحقيق أكبر قدر من الأمن والاستقرار للشعب المالي، وقدر المبلغ المالي الذي أنفقه الإتحاد الأوروبي في هذه العملية في سنة 2016 بـ 25.15 مليون يورو.[2]

وكان من مهمتها أيضا أوكاب ساحل مالي، تكثيف جهودها لمحاربة التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة في منطقة السّاحل الإفريقي[3]، وحققت مجموعة من النتائج

---

(1) Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défence commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018,**Union Européenne,2019, p.32 .

(2) Albercht Conze, "EUCAP forme des formateurs pourpérenniser son impact au Mali", La Gazelle, Journal d'information de la Mission EUCAP Sahel Mali, No.02, Mai 2016, p 6, at: https://www.eucap-sahel-mali.eu/documents/La-Gazelle-No02.pdf .

(3)Service Européenpourl'ActionExtérieure, **politique de sécurité et de defense commune mission civile EUCAP Sahle Mali, at: https://www.eeas.europa.eu/eucap-sahel-mali_fr?s=331**

منذ إنشائها، بهدف محاربة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة السّاحل الإفريقي، ولكن لا تعني هذه النتائج تحقيق بعثة "أوكاب ساحل مالي" لأهدافها المرجوة بالكامل، إنّما هي نتائج لا تعدو أن تكون قصيرة المدى، وذلك لعدّة أسباب ساهمت في تقويض نجاحها، ومن بينها[1]: خطر التشتت المرتبط بالتغيير وضرب الأهداف في الواقع، مشكلة اللغة، وأخيرا؛ صعوبة مراقبة القوات الأمنية الداخلية. [2]

**- البعثة "أوكاب ساحل النيجر:EUCAP Shel Niger":**

حققت بعثة "أوكاب ساحل النيجر" العديد من النّتائج الإيجابية منذ إنشائها، بهدف محاربة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما تجلى في الأرقام التي قدمتها البعثة في عام 2019 [3]. ولزيادة فعاليتها، تمّ إنشاء "مخفر أغاديز" في أبريل 2016، بهدف دعم القوات الأمنية الداخلية للنيجر، بالتالي، تعتبر نقطة استراتيجية للوجود الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي[4].

وفي محاولة لتعزيز قدرة النيجر على مكافحة الجريمة المنظمة، قدم خبراء البعثة المعدّات والتدريب اللازمين من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة، كما وضعت البعثة خبرتها في خدمة "الشركات المتنقلة لمراقبة الحدود"، وجمعت جميع الجهات الفاعلة والأدوات اللازمة على عدّة مستويات، لضمان التنفيذ الصّحيح

---

[1] Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défence commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018,** Union Européenne, 2019, p29.

[2] ياسمينة عبد الرحمن، سعاد أقنوش، **مرجع سبق ذكره.**

[3] **EUCAP Sahel Niger en chiffres,** sur le lien web suivant :
https://eucap-sahel.eu/wp-content/uploads/2020/10/Inforgraphic-FR.pdf, consulté le : 12/08/2022 .

[4] Nicolas Gros-Verheyde, **A Agadez, pour renforcer les forces locales face à l'immensité du désert (Entretien avec Philippe Pons),** sur le lien web suivant : https://issalane.blogspot.com/2019/04/a-agadez-pour-renforcer-les-forces.html.

والمستدام لهذا المشروع، [1]. ومع ذلك، وبالرّغم من كلّ هذه الجهود المبذولة، والأهداف، تواجه بعثة "أوكاب ساحل النيجر" عدّة عراقيل من شأنها تقويض فعاليتها، ومنها[2]: زيادة مستوى الخطر على سلامة موظفي البعثة في نيامي وأغاديز، عدم استجابة للاحتياجات الحقيقية: إذ لابدّ على الخبراء تقديم تقييم كمي، لإثبات فعالية وجودهم، المبالغة في تصور النتائج، وأخيرا لم يكن الاتحاد الأوروبي يتوقع تكثيف المشهد الأمني للتعاون على المستوى المحلي، إلى درجة أنّ البرامج في نهاية المطاف تدخل في منطق تنافسي [3].

فكان تعزيز قدرات الشّرطة التقنية والعلمية النيجرية إحدى أولويات بعثة "أوكاب ساحل النيجر" منذ بدء انتشارها في عام 2012، واليوم اكتسبت الشّرطة العلمية النيجرية استقلالية كبيرة ويمكن للنيجر أن يُنظر إليها كمركز إقليمي للتميّز في هذا المجال، مع ذلك تحوّل العوائق السّالفة الذّكر دون تحقيق نتائج ملموسة تمتد تأثيراتها جغرافيًا؛ الدول الأخرى للمجموعة الخماسية للساحل، وزمنيا؛ أي تحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد.

- **إعلان دينار: 2019/4/6**

تمّ إطلاق هذه المبادرة لشراكة جديدة في إعلان دينار–سان مالو (فرنسا) في 6/4/2019، من أجل إستراتيجية شاملة ومستدامة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين في منطقة الساحل الإفريقي[4]. وتستهدف المبادرة تحقيق عدّة مزايا، منها[1]:

---

(1) Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018,** p26.

(2) Léonard Colomba-Petteng, **La politique étrangère et de sécurité commune à l'épreuve du terrain nigérien,** Fondation Robert Schuman, Question d'Europe, N°536, 18 novembre 2019, p.03-05.

(3) Torielle Perreur-Lloyd (et autres), **Renforcement des capacités des forces de sécurité intérieure au Niger et au Mali: des progrès certes, mais lents et limités,** Cour Des Comptes Européenne, rapport spécial n°15 Luxembourg, 2018, p.15.

(4) Ministérielles Affaires Etrangères (France), **Déclaration de Dinard sur le partenariat pour une stratégie globale et durable de lutte contre les rrafics illicites dans la region du Sahel,** Dinard, saint Malo (France), 06/04/2019, p1. Sur le lien suivant : https://cutt.us/WStwj .

- زيادة الشّراكة مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل تعزيز التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف من ناحية التنفيذ، وبناء القدرات لمكافحة الشّبكات الإجرامية عبر الوطنية المتورطة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة الصّغيرة والخفيفة، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في منطقة الساحل الأوسع، وفقا للمعايير والمبادئ المعترف بها دوليًا.
- تعزيز شراكة أمنية وتنموية شاملة، حيث تتولى دول مجموعة الخمس إعداد خطط العمل الوطنية والإقليمية، التي تركز على تطبيق القانون، وضمان استجابة فعالة للعدالة الجنائية. [2]
- المساعدة في وضع خارطة طريق لدول المجموعة الخماسية للساحل، تحتوي على جدول زمني وأهداف ومؤشرات أداء بمشاركة الدول الأعضاء الراغبة في منظمة الإكواس، وجميع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين، وسيما الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي لمواصلة تعزيز تنفيذ القانون والأنظمة القضائية، من خلال سلسلة من العقوبات، وعد الضوابط الحدودية المتكاملة، وآليات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الفساد، مع دمج اعتبارات النوع الاجتماعي طوال الوقت.
- الإشادة بمبادرات دول المجموعة الخماسية للسلم والأمن، ولا سيما مبادرة التعاون الأمني الإقليمي للمجموعة، والكلية الأمنية للساحل، وتسليط الضّوء على أهمية للعدالة، باعتبارها حجر الزاوية في الجهود الأمنية والحكومة والتنمية.
- تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأوروبي من خلال بعثاته لإدارة الأزمات، الإنتربول والأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، لبناء قدرات دفاعية أكثر كفاءة. [1]

---

[1] **Ibid.** p.2 .

[2] ياسمينة عبد الرحمن، سعاد أقنوش، **مرجع سبق ذكره.**

**– مبادرة الائتلاف من أجل الساحل 2020/10/13**

تمّ إطلاق مبادرة "الائتلاف من أجل السّاحل" في قمة باو في 13/10/2020، نظرا إلى خطورة الأزمة الأمنية في منطقة السّاحل الإفريقي، التي تتطلب إجراءات أقوى وأكثر توحدًا، وهذا من قبل رؤساء فرنسا، وبروكينافاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والتشاد، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الأوروبي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام للفرانكفونية[2]. ويهدف الائتلاف إلى إعطاء استجابة جماعية للتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بتوحيد الجهود التي تقودها المجموعة الخماسية للساحل مع شركائها للعمل بشكل متماسك، حول كلّ القضايا الأمنية والسياسية والتنموية، والأزمة في منطقة بحرية التشاد والوضع في ليبيا، والهدف من ذلك هو جعله إجراءًا إقليميًا.

وكان الاجتماع الأول للائتلاف استجابة لدعوة من دول المجموعة الخماسية للساحل والاتحاد الأوروبي، والذي أكّد على الإطلاق المشترك للائتلاف بشكل أساسي مع أربع ركائز، وهي[3]: مكافحة الإرهاب، والقدرات الأمنية والدفاعية للدول، وتعزيز الإدارة، وتعزيز التنمية.

بالإضافة إلى الانخراط الأوروبي الكامل في إطار الاستراتيجية الشاملة في منطقة الساحل الإفريقي، قام بدعم العديد من المبادرات الجماعية (الدولية)، كمحاولة تحقيق استجابة أوروبية أكثر جماعية وموحدة لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) Emmanuel Macron, **conférence de presse conjointe à l'issue du sommet de PAU,** Elysée, 13 janvier 2020, p1-2, sur le lien suivant: https://www.elysee.fr/front/pdf/elyseemodule-15012-fr.pdf consulté le :20/05/2022 .

(3) Le service européen pour l'action extérieure, **Conclusions informelles de la première réunion de la Coalition internationale pour le Sahel (12 juin 2020)**, sur le lien web suivant : https://eeas.europa.eu/ consulté le : 18/08/2022 .

**- التحالف من أجل الساحل "L'alliance Sahel":**

بالنّظر لما واجهته دول السّاحل الإفريقي، وبالأساس: موريتانيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والنيجر ومالي من تحديات مستعصية: انعدام الأمن، والتطرف المتزايد، والافتقار إلى الآفاق الاقتصادية، وضعف الوصول إلى التعليم والتوظيف والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، وتغير المناخ، كان من الضروري إيجاد استجابة مناسبة وفعالة بسرعة في المنطقة لمواجهة هذا الوضع غير المستقر والهش، تأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية والقدرة على ضمان التنمية المستدامة في المنطقة.

وعلى أساس ذلك، جاءت الإستجابة لهذا التحدي الأمني والتنموي المزدوج من شركاء التنمية والمنظمات الدولية الرئيسية في 2017، بحيث أعلنت فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي إطلاق "التحالف من أجل السّاحل"، بانضمام البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع انضمام إيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة ولوكسمبورغ والدانمارك وهولندا مؤخّرًا [1].

وتستند العلاقات بين الشركاء والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة السّاحل إلى المسائلة المتبادلة، ويتم تحديد الأهداف التي سيتم تحقيقها وقياسها وتقاسمها من قبل جميع الشركاء، بعد ذلك، تتبنى المشاريع طرق عمل جديدة لتسريع تنفيذها وفعاليتها؛ من خلال طرق تمويل مبتكرة وأكثر مرونة[2]

الجدير بالذّكر، أنّ هذا التحالف ليس هيكلاً جديدًا أو منتدى الدّعوة للمساهمات المالية، بل آلية لتعزيز التنسيق بين الشركاء، لتقديم مساعدة أسرع وأكثر فعالية وأفضل استهدافا للمناطق المعرضة للخطر، ستشارك فرنسا بشكل كامل في هذا الجهد، حيث تمول "الوكالة الفرنسية للتنمية" أكثر من 1.6 مليار يورو في المشاريع، بزيادة 40% في عملها لصالح منطقة السّاحل خلال الفترة 2018-2022، مقارنة بالسّنوات

---

[1] Alliance Sahhel, **L'alliance Sahel,** sur le lienwebsuivant : https://www.alliance-sahel.org Consulté le : 02/07/2022 .

[2] Ibid.

السابقة، كما وقعت المجموعة الخماسية لمنطقة السّاحل والتحالف من أجل السّاحل اتفاق شراكة في أكتوبر 2018، لزيادة التنسيق بين المساعدات المعروضة من الجهات المانحة والاحتياجات التي حددتها دول الساحل الإفريقي[1]. وبالتالي تحسين فعالية المساعدة التنموية في المنطقة.

وقد قام الاتحاد الأوروبي بنفيذ بعض المشاريع، لتعزيز الأمن الداخلي في إطار "التحالف من أجل الساحل"، وهي:

**1- مشروع إقامة انتعاش اقتصادي وشامل حول بحيرة تشاد 2018-2021**

يتولى تنفيذ هذا المشروع الاتحاد الأوروبي وفرنسا في التشاد والنيجر، بمبلغ قدره 35.5 مليون يورو، ويتمثل هدفه في إقامة مجتمعات مستقرة حول بحيرة تشاد، بالاستناد إلى محاور أساسية: اجتماعيا، اتخذ شكل الدّعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف، اقتصاديا، خلق فرص عمل من خلال إطلاق مشاريع لإعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية، ودعم المشاريع الزراعية الصغيرة والتكوين العملي، بحيث يتم دعم البلديات لتحسين إدارة أراضيها ومواردها الطبيعية، وتستهدف هذه الأنشطة في المقام الأول النساء والشباب بدون عمل خصوصا في المناطق الريفية[2]. وقد حقق "مشروع إقامة انتعاش اقتصادي وشامل حول بحيرة تشاد" في عام 2019 الكثير من النتائج الإيجابية.[3]

**2- المشروع الإقليمي "الوساطة الزراعية -الرعوية في منطقة الساحل 2019-2022**

يعد هذا المشروع جزءًا من برنامج الطوارئ لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية لمنطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والهدف منه هو الحد من الصّراع بين المجتمعات البدوية والمستقرة على طول طرق الانتقال من السّاحل، التي تغذي بدورها

---

(1) Ministère de l'Europe et des affaires étrangères (France diplomatie), **La force conjointe G5 Sahel et l'Alliance Sahel,** sur le lien suivant: https://www.diplomatie.gouv.fr/ (consulté le : 06/07/2022) -Alliance Sahel.

(2) **Ibid** .

(3) Alliance Sahel, **Op.cit** .

الصّراعات المسلحة، من خلال الوساطة المجتمعية باستخدام الآليات التقليدية للحوار، ويشكل هذا المشروع المرحلة الثالثة من التمويل 5 مليون يورو من قبل الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه من قبل "مركز الحوار الإنساني"[1]

### 3- مشروع دعم العدالة والأمن وإدارة الحدود في النيجر(2016-2018)

تمّ تنفيذ هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي وفرنسا، بمبلغ قدره 80 مليون يورو، ويهدف إلى تعزيز الوظائف السيادية للدولة النيجيرية لإقامة مجتمع سلمي، ولاسيما تلك المتعلّقة بـ "السّلم والعدالة والمؤسّسات الفعّالة"، وينقسم المشروع في الميدان إلى عدّة أجزاء، منها: زيادة القدرة المالية للحكومة وتطوير قدراتها سيما الإدارة المالية العامة والأمن، مع إعطاء اهتمام خاص لمكافحة الفساد، إضافة إلى ذلك تعزيز دور السلطة القضائية في مكافحة الجريمة المنظمة بشكل أكثر فعالية، وتحسين حماية ضحايا الاتجار، وأخيرًا تعزيز قدرات مختلف القوات الأمنية. [2]

### 4- الدّعم المالي لبرنامج طوارئ السّاحل (2018-2022)

تمّ تنفيذ هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي في بوركينافاسو بميزانية قدرها 50مليون يورو، بهدف تأمين المناطق الحدودية لبوركينافاسو لضمان تنميتها، وتسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الهشة في الشمال والساحل، سيما في ظلّ استمرارية الوضع الأمني المتدهور، ويعمل هذا المشروع على زيادة القدرة المالية لحكومة بوركينافاسو لتنفيذ التدابير المناسبة للحفاظ على السلم والاستقرار والأمن[3]. أمّا على أرض الواقع، فيدعم البرنامج **أولا**، إنشاء البنية التحتية اللازمة لإمدادات مياه الشّرب، والحصول على الخدمات الصحية، بالإضافة إلى تعبئة اليد العاملة المؤهلة واللازمة لهذه الخدمات، **ثانيا**، تعزيز قوى الأمن الداخلي في بوركينافاسو لزيادة حماية الممتلكات والأشخاص[4].

---

[1] ياسمينة عبد الرحمن، سعاد أقنوش، **مرجع سبق ذكره**.

[2] Alliance Sahel, **Op.cit** .

[3] **Ibid**.

[4] **Ibid** .

إضافة إلى ما سبق، تعمل مبادرة "التحالف من أجل الساحل" على محور الطاقة"، كواحد من القطاعات ذات الأولوية، بهدف مضاعفة معدّل الحصول على الكهرباء في الفترة 2017–2022، وهي ملتزمة بتعبئة الشّركاء التقنيين والماليين والقطاع الخاص حول برنامج مشترك لدعم تطلعات دول الساحل للحصول على الطاقة باعتبارها عامل أساسي للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة [1].

لكن بالرغم من كلّ هذه المشاريع، يعتبر "التحالف من أجل السّاحل" مبادرة يقودها المانحون ولم تترك سوى دور هامشي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي، سيما المنظمات غير الحكومية، بحيث تم اعتبار المبادرة تدفقا جديدا للأموال، دون وجود ربط واضح بين المشاريع التي تمّ إنشائها تحت رعاية التحالف، والمشاريع ذات الأولوية المحدّدة في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة السّاحل، إذ حتى لو كانت الأولويات في الواقع متقاربة إلى حدّ ما، إلاّ أنّه لا يوجد تطابق، حقيقي من حيث التمويل ولا توجد آلية لخلق التقارب. [2]

واتجه الإتحاد الأوروبي بتاريخ 13 يونيو 2016 في إطار إستراتيجية الأمنية والتنموية إلى المساهمة في بناء قدرات دول الساحل الإفريقي في مجال إدارة الهجرة ويتعلق الأمر بالنيجر، مالي، موريتانيا والسنغال.[3] حيث اعتمدت مفوضية الإتحاد الأوروبي مجموعة من المشاريع تهدف إلى تأمين الهجرة وتسيير الحدود.[4]:

---

[1] La Banque Mondiale, **conférence : accès à l'énergie dans les pays du G5,** sur le lien web suivant :
https://www.banquemondiale.org/fr/events/2019/20/01/conference-alliancesahel-acces-a-l-energie-dans-les-pays-du-g5-sahel, Consulté le: 04/07/2022 .

[2] G5 Sahel, Communiqué de presse Quel bilan pour l'Alliance Sahel après 3 ans au service des populations sahéliennes ?, sur le lien web suivant : https://www.g5sahel.org/communique-de-presse-quel-bilan-pour-lalliance-sahel-apres-3-ans-au-service-des-populations-saheliennes/.

[3] محمد سمير عياد ، **مرجع سبق ذكره.**

[4] سفيان منصوري، "آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **أطروحة دكتوراه علوم، (غير منشورة)**، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2016–2017)، ص. 179.

**القسم الثالث: مشاريع الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي**

**1- مشروع: GAR-SI**

في مارس 2016 تم انعقاد الاجتماع الوزاري للأمن والدفاع لدول الساحل الإفريقي بالعاصمة التشادية "نجامينا" وأسفر عن إنشاء مشروع "مجموعة المراقبة والتدخل السريع في الساحل"، وتضم المجموعة وحدات أوروبية من جنسيات مختلفة (إسبانية، إيطالية، فرنسية، وبرتغالية)، تعمل على جاهزية القوات الساحلية في التحكم الفعال في الأقاليم والمناطق الحدودية وكذا تكثيف الجهود المشتركة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. [1]

**2 – مشروع AJUSEM :**

خُصص هذا المشروع للنهوض بالنظام القضائي والأمني في النيجر لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وما يترتب عنها من تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

**3- مشروع PARSECM OPTI- GAO**

خُصص المشروع لدعم التعاون للحد من الهجرة وتسيير الحدود بين الدول الثلاث مالي، بوركينافاسو والنيجر خاصة ما ارتبط بمنطقتي موبتي وغاو الماليتين، وتحسين ظروف المهاجرين المتنقلين في المناطق الحدودية.

**4- مشروع POGIF**

تم توجيه المشروع إلى دولة بوركينافاسو، ويهدف إلى تعزيز الأطر القانونية المعتمدة في القانون الداخلي الخاص بتسيير المناطق الحدودية، وتفعيل العمل التشاركي المحلي والإقليمي للفواعل المعنية بتأمين الحدود.[2]

إضافة إلى بعض البرامج لمكافحة الإرهاب مثل:

---

[1] المرجع نفسه، ص 180.

[2] المرجع نفسه.

**5- برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي:**

يأتي برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ضمن البرامج التي تُولي اهتماما للتعاون الأمني والبوليسي، لصد هجمات التنظيمات الجهادية، والحد من نشاط شبكات الجريمة المنظمة خاصة ما تعلق منها بتجارة السلاح، بغية استقرار المنطقة على المدى الطويل بتضافر الجهود الدولية. وقدرت ميزانيته بحوالي 6.7 مليون يورو.[1]، خلال الفترة 2012-2014.[2] وارتكز هذا المشروع على تقوية القدرات العملية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

**6- برنامج المعلومات للشرطة في غرب إفريقيا:**

يعطي البرنامج الأولوية للعمل البوليسي الاستخباراتي في المنطقة ويهدف إلى خلق أرضية للتبادل المعلوماتي بين مصالح وأجهزة الشرطة وتقوية مؤسسات دول غرب إفريقيا (البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والشرطة الدولية الإنتربول، قصد منع النزاعات في المنطقة. قدرت ميزانيته ب 2.2 مليون يورو.[3] وذلك بوضع دائرة أوروبية للشرطة وتكوين المتدخلين في العدالة والأعمال الشرطية، واقتسام المعلومات والخبرات.[4]

---

[1] مشرط يحي،"الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 2 ،2018)، ص72.

[2] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, **Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel** , Bruxelles: Département thématique, Direction générale des politiques externes de l'Union, 11 Mai 2012. p 29.

[3] أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11سبتمبر 2001، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018)، ص. 268.

[4] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, Etude,**op. cit**. p 29

**7- برنامج الدفاع والأمن المشترك:**

قدم الصندوق الأوروبي للتنمية غلافا ماليا قدر ب 41 مليون يورو للفترة 2017/2012 دعما للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغرض دعم قدرات المؤسسات. [1] بعد أن أسس الإتحاد الأوروبي بعثة لبناء القدرات في دول الساحل [2]، حيث يُمكّن البرنامج كلاّ من مالي والنيجر من الاستفادة من التدريب العسكري والمشورة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. [3].

**وختاما:** لا يغيب علينا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والاهتمام بدول الساحل الأفريقي والذى بدا جليا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 م حين أصدر رؤساء دول الاتحاد خطة عمل ضد الإرهاب التي تحتوي على مخطط واسع لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي. فمنطقة الساحل الإفريقي، باتت من أهم الشواغل الأمنية الأوروبية، لأن استقرار هذه المنطقة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية، ولعل هذا ما يفسر كمية البرامج والمشاريع الأمنية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي في إطار "الإستراتيجية من اجل الساحل"، وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية ترتكز في الأساس على الربط بين الأمن والتنمية، إلا أننا لاحظنا من خلال البرامج، أنه كان هناك تغليب للجانب الأمني على الجوانب التنموية التي بقيت محصورة فقط في سياسة المساعدات. وبالرجوع إلى فكرة أن "إستراتيجية الإتحاد من أجل الساحل " قد ركزت على الجانب الأمني، أكثر من الجانب التنموي، على الرغم من أن دعاتها يؤكدون على أنها تربط بين الأمن والتنمية، فإن سرعة القرار الفرنسي بالتدخل في أزمة مالي في يناير 2013، جاءت لتؤكد هذه الفكرة، وأن هذا التدخل يعد بمثابة ضرب لاستراتيجية الإتحاد

---

[1] سفيان منصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 172.

[2] L'Union européenne et le Sahel", FICHE D'I FORMATIO, bruxelles,14 mars2013, p3, at:
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf

[3] مستاك يحي محمد الأمين، **الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية**، د ط، (الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة ،2020. ص. 63).

الأوروبي للأمن والتنمية، وتأكيد على الاعتماد الأوروبي على المقاربة الأمنية– العسكرية البحتة في إدارة الأزمات في منطقة الساحل بهدف الحفاظ على المصالح الإستراتيجية في المنطقة [1]، وطرح إشكالية عدم جدية الدول الأوروبية واختلاف رؤاها ثم تناقض مصالحها وهو ما برز جليا إزاء التدخل في ليبيا ثم في مالي لاحقا. [2]

- **أبرز النتائج:**

– ملخص الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقى من مكافحة الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة هو أن الاتحاد مستمر في المساهمة عبر خطته الداخلية في الأمن العالمي. – تطوير الاستراتيجية الأممية لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات هو أولوية بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي أطلق مبادرات مهمة في هذا الميدان.

– من خلال عرضنا للاستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي يمكن أن نقول انها إستراتيجية تبدو ظاهريا أنها تتبنى المقاربة الأمنية الجديدة من خلال تركيزها على الجانب العسكري من خلال تدريب الجيوش على حراسة الحدود، والجانب الاقتصادي من خلال المشاريع التنموية والسياسية تهتم بالحوارات، والجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفرد؛ لكن باطنيا عكس دلك تماما فمحرك الاستراتيجية الأمنية الأوروبية يرجع للعامل المصلحة فقط.

– ويمكن أن نقول أن الاتحاد الأوروبي يعاني من فجوة في تنفيذ السياسات في البيئات الهشة. وعلى الرغم من وجود مجموعة من الاستراتيجيات ووثائق البرامج لمعالجة الهشاشة ومنع الصراعات ودعم بناء السلام، إلا أن الاتحاد الأوروبي أمامه الكثير من العمل لترجمة هذه التوجهات إلى ممارسة عملية. عند التعامل مع حالات الهشاشة في الساحل الإفريقي.

---

[1] شمسة بو شنافة، **مرجع سبق ذكره.**

[2] جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولى فى منطقة الساحل، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (الجزائر: جامعة سطيف، العدد 19، ديسمبر 2014)،335.

- **المراجع باللغة العربية:**


- أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين ادوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11سبتمبر 2001، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018).
- بروال الطيب، **الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، (باتنة)، الجزائر،2019/2018.
- جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولى فى منطقة الساحل، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (الجزائر: جامعة سطيف، العدد 19، ديسمبر 2014)،.
- سفيان منصوري، "آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، **أطروحة دكتوراه علوم، (غير منشورة)**، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2016-2017)،.
- شمسة بوشنافة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، **مداخلة** في **ملتقى: التحديات الأصلية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 28/27 فى فبراير 2013).
- مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (دبى: مركز الخليج للدراسات، 2008).
- محمد سمير عياد ،"السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل"، 2017، تاريخ الاطلاع 2021/6/13، متاح على الرابط: https://www.qiraatafrican.com.
- مستاك يحي محمد الأمين، **الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية**، د ط، (الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة ،2020. ).
- مشرط يحي، "الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 2 ،2018).
- المفوضية الأوروبية، **الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والا تحاد الإفريقي**، فبراير 2020 .
- ياسمينة عبد الرحمن، سعاد أقنوش، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقى (2016-2026)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمرى، 2021.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**


- Albercht Conze, " EUCAP forme des formateurs pourpérenniser son impact au Mali ", La Gazelle, Journal d'information de la Mission EUCAP Sahel Mali, No.02, Mai 2016, at: https://www.eucap-sahel-mali.eu/documents/La-Gazelle-No02.pdf .
- Alliance Sahhel, **L'alliance Sahel,** sur le lien web suivant: https://www.alliance-sahel.org Consulté le: 02/07/2022.
- Bérangère Rouppert, **La Stratégie de l'UE pour le développement et la sécurité au Sahel 2011-2013: Des efforts continus à pérenniser,** (Bruxelles: Note d'Analyse du GRIP17, avril 2014).
- Commission Européenne, **L'Union européenne renforce son soutien au développement du Sahel,** 6 décembre 2018, sur le lien web suivant: https://ec.europa.eu/commission/prescorner/detail/fr/IP_18_6667 consulté le: 10/08/2022
- Commission Européenne, **Aide humanitaire: plus de 152 millions d'euros pour la région africaine du Sahel,** le 11 juin 2019, sur le lien web suivant : https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/IP_19_2830.
- Commission Européenne, **protection civile et opérations d'aide humanitaire Européennes: Sahel,** 23/10/2020, p2. Sur le lien web suivant: file:///C:/Users/micromedia/Downloads/sahel_2020-10-30.pdf, consulté le: 12/09/2022.
- Daniel Fiott, Hans Hoebeke,"the cresis where do europeane and african perprestive meets", polity drief, N 2 (match 2013).
- Emmanuel Macron, **conférence de presse conjointe à l'issue du sommet de PAU,** Elysée, 13 janvier 2020, p1-2, sur le lien suivant:
- https://www.elysee.fr/front/pdf/elyseemodule-15012-fr.pdf consulté le :20/05/2022.
- **EUCAP Sahel Niger en chiffres,** sur le lien web suivant: https://eucap-sahel.eu/wp-content/uploads/2020/10/Inforgraphic-FR.pdf, consulté le : 12/08/2022 .
- European External Action Service (EEAS), **Intrument contributing to Stability and Peace (IcSP),** on the following web link: https://eeas.europa.eu/topics/instrumentcontributing-stability-and-

peance-icsp/422instrument-contributing-stability-and-peace-icsp_en accessed on: 23/08/2022.

- European Commission, **European Union Emergency Trust Fund for Africa,** at the following web site: https://ec.europa.eu/trustrfundforafrica/index_en accessed on; 18-2-2022.
- G5 Sahel, Communiqué de presse Quel bilan pour l'Alliance Sahel après 3 ans au service des populations sahéliennes ?, sur le lien web suivant:https://www.g5sahel.org/communique-de-presse-quel-bilan-pour-lalliance-sahel-apres-3-ans-au-service-des-populations-saheliennes/.
- La Banque Mondiale, **conférence : accès à l'énergie dans les pays du G5,** sur le lien web suivant: https://www.banquemondiale.org/fr/events/2019/20/01/conference-alliancesahel-acces-a-l-energie-dans-les-pays-du-g5-sahel, Consulté le: 04/07/2022 .
- Le service européen pour l'action extérieure, **Conclusions informelles de la première réunion de la Coalition internationale pour le Sahel (12 juin 2020)**, sur le lien web suivant: https://eeas.europa.eu/ consulté le : 18/08/2022.
- Léonard Colomba-Petteng, **La politique étrangère et de sécurité commune à l'épreuve du terrain nigérien,** Fondation Robert Schuman, Question d'Europe, N°536, 18 novembre 2019.
- Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, **Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel**, Bruxelles: Département thématique, Direction générale des politiques externes de l'Union, 11 Mai 2012 .
- L'Union européenne et le Sahel", FICHE D'I FORMATIO, bruxelles, 14 mars 2013, p3, at: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf
- Mission de formation de l'UE au Mali (EUTM Mali) " ,**Union Européene, action extérieure,politique de sécurité et de defense commune**, juillet 2016, at : http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_fr.pdf
- Ministérielles Affaires Etrangères (France), **Déclaration de Dinard sur le partenariat pour une stratégie globale et durable de lutte**

**contre les rrafics illicites dans la region du Sahel,** Dinard, saint Malo (France), 06/04/2019, p1. Sur le lien suivant: https://cutt.us/WStwj .

- Ministère de l'Europe et des affaires étrangères (France diplomatie), **La force conjointe G5 Sahel et l'Alliance Sahel,** sur le lien suivant: https://www.diplomatie.gouv.fr/ (consulté le : 06/07/2022) - Alliance Sahel.
- Nicolas Gros-Verheyde, **A Agadez, pour renforcer les forces locales face à l'immensité du désert (Entretien avec Philippe Pons),** sur le lien web suivant: https://issalane.blogspot.com/2019/04/a-agadez-pour-renforcer-les-forces.html.
- Service Européen pour l'Action Extérieure, EU Training Mission in Mali (EUTM Mali), 16 juillet 2016, sur le line web suivant: https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf
- Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de defense commune mission civile EUCAP Sahle Mali, at:** https://www.eeas.europa.eu/eucap-sahel-mali_fr?s=331
- Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défence commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018,** Union Européenne, 2019.
- Pichon, E., Understanding the EU strategy in the Shel (Comprendre la stratégie de l'Union dans le Sahel), EPRS, Parlement européen, août 2020, p10. Sur le lien web suivant :

https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/652050/EPRS_BRI(2020)652050_EN.pdf

- Torielle Perreur-Lloyd (et autres), **Renforcement des capacités des forces de sécurité intérieure au Niger et au Mali: des progrès certes, mais lents et limités,** Cour Des Comptes Européenne, rapport spécial n°15 Luxembourg, 2018.
- William Assanvo, "Réflexions Sur la stratégie européenne pour la sécurite et le développement dans le sahel" **Les notes d'Ovida**, Paris: Obsrvatoire de la vie diplomatique en Afrique, No. 5, October 2011.